MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 29-2-96
Photo No. : 184

ليس طبيعيا
... ولن يكون

اغرب ما في الطرح الحكومي الهادف الى تبرير منع التظاهر وانزال الجيش هو بالتأكيد حجة "التجارب المريرة". تلك التجارب تتعلق على حد علمنا، بالانشطار الاهلي والاقتتال الطائفي. فما علاقتها بالتظاهرات العمالية التي، إنْ جسّدت شيئا، فهي تجسد منطق تجاوز القسمة الطائفية؟

اما اذا كان المقصود ان "الفلتان الامني"، عندما يحدث، يفسح لكل التجاوزات، فهذا تهويل لا اساس له في بلد مُحكم الضبط، كما هو لبنان منذ اربعة اعوام.

ثم الا يقولون عادة، تطمينا للمستثمرين، ان لبنان استعاد عافيته وامنه؟ الا يوجب ذلك على الحكومة ان تلتزم شيئا من الجدية؟ ساعة تقول ان لبنان تعافى، وساعة تدعي انه على كف عفريت! فما هو الصحيح؟ واذا كان الادعاء الثاني صحيحا، الا يتوجب عندئذ التساؤل عن وجهة استعمال المبالغ الطائلة التي تم تخصيصها في السنوات الخمس المنصرمة لاعادة بناء الاجهزة الامنية القديمة واستحداث غيرها؟ والجيش نفسه، ألم يكن يقوم بمهماته الامنية على اكمل وجه، واكثر من ذلك، قبل اللجوء الى المرسوم ١٠٢؟

عندما يخرج بلد من مرحلة طويلة من الاقتتال، فان مقياس تقدمه او تراجعه يكمن في درجة عودة الحياة المدنية، والسياسية تاليا، اليه. وبهذا المعنى، تشكّل الاضرابات العمالية مظهر عافية، على رغم الاحراج التي تسبّبه للحكومة. اكثر من ذلك، يمكن اعتبار الانقسام العمودي، اي الطبقي، مؤشر تقدم هائل في بلد معتاد على الانقسام الافقي، اي الطائفي. اي ان عودة الحياة الى النقابات عنصر داعم، نظريا على الاقل، لمسيرة حكم يسعى الى اقناع العالم انه نجح في جعل البلد طبيعيا.

***

وعندما يكون البلد طبيعيا او في طريقه الى استعادة حياة طبيعية، يصبح المهمّ الاول للمسؤول التخفيف تدريجا من المهمات الامنية الملقاة على عاتق الجيش، الذي ما زال منتشرا في جميع المناطق خلا الجنوب المحتل منذ اربعة اعوام، ومن دون حاجة الى المرسوم ١٠٢ للسماح له بتأدية دوره الاول، اي حماية ارض الوطن. اما دفع الجيش الى الانصراف عن هذا الدور للعودة الى مهمات امنية، هي اصلاً من مسؤولية قوى الأمن الداخلي، فتلك هي العودة الفعلية الى الوراء. وكأن الحكومة تقول، ومعها من يدعمها، ان القواعد التي تسري على بلد عادي لن تسري على لبنان. كما قالت الحكومة سابقا ان التلاعب بالدستور للتمديد لرئيس الجمهورية مؤشر الى ثبات المؤسسات. الا تفهم هذه الحكومة انها تنسف بذلك صدقيتها؟ (الخارجية طبعا فهي لا تهتم بالصدقية الداخلية).

ام ترى القصد من كل ذلك هو افهام الجميع ان لبنان ليس بلدا طبيعيا ولن يكون؟

سمير قصير